

الأصول في النحو

قال المازني : والقول عندي على خلاف ذلك لأن الألف والنون يجب أن يكونا كالشيء الواحد المنفصل ألا تَرى أنَّ التصغير لا يحتسبُ بهما فيه كما لا يحتسبُ بياي الإضافة ولا بألفي التانيث ويحقرُونَ (زَعْفَرَانًا) فيقولون : زُعْفَرَانٌ وخُذْفُسَاءٌ . خُذْفِسَاءٌ فَلَاوَ احتسبوا بهما لحذفوهما كما يحذفون ما جاوز الأربعة فيقولون في (سَفَرٌ جَلٍ) . سُفَيْرَجٌ فَأَمَّا ما جاء من التضعيف فيما جاوز عدته ثلاثة أحرف فإنَّه يكون على ضربين . ملحق وغير ملحق فالملحق يظهر فيه التضعيف نحو : مَهْدَدٌ وجَلَابِيَّةٌ . فَمَهْدَدٌ ملحق بجَعْفَرٍ وجَلَابِيَّةٌ ملحق بدَحْرَجَةٍ .

وإن كان غير ملحق أُدغمَ وذلك نحو : احمَّارَ واحمر ولو كان له في الرباعي مثالٌ لمَّا جازَ تضعيفه كما لم يجزْ إدغامُ (اقْوَعْنَسَسَ) لمَّا كان ملحقاً (باحْرَزَجَمَ) وقد مضى ذكرُ ذَا وأَشباهه وأَمَّا (اقْوَتَدَلُوْا) فليسَ بمحلقٍ والعربُ تختلفُ في الإدغامِ وتركه فمنهم مَنْ يجريه مجرى المنفصلين فلا يدغمُ كما لا يدغمُ اسمُ (مُوسَى) وإنَّما فُعِّلَ به ذلك لأنَّ التاء الأولى دخلتْ لمعنى فَمَنْ أَبَى الإدغامَ كرهَهُ أَنْ يُزِيلَ البناءَ الذي دخلتْ له التاء فيزولُ المعنى وذَهَبَ إلى أنَّ التاءَ غيرُ لازمةٍ وأَنَّها لا يَدُستْ